علل الاختيار عند ابن إياز البغدادي (٦٨١هـ) في كتابه (قواعد المطارحة في النحو)

The reasons for the choice according to Ibn Iyaz al-Baghdadi (681) AH In his book (The Rules of Al-Mutarha in Grammar)

أ.م.د. علي حسين ناصر العكيلي
A.M.D. Ali Hussain Nasser Al-Ugaili

الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية
Al-Mustansiriya University /
College of Basic Education

الكلمات المفتاحية:
النحو، علل النحو، قواعد النحو

Keywords:
grammar, the reasons for grammar, the rules of grammar

المستخلص

قديما قالوا علوم العربية ثلاثة علم نضج ولم يحترق وهو علم الرواية وعلم لم ينضج ولم يحترق وهو علم البلاغة وعلم نضج واحترق وهو علم النحو والنحو بدأ علما عفويا حتى اختلطت به علوم المنطق فكثرت العلل فيه ولاسيما بعد القرن الرابع الهجري وما صاحبنا ابن إياز إلا من هؤلاء النحاة الفذاذ الذين عاشوا في القرن السابع الهجري فتمرسوا على العلل في النحو حتى أصبح يعرف بها كما يحلو لأبي حيان الأندلسي تسميته بذلك.

Abstract

In the past, they said the sciences of Arabic were three sciences that had matured and did not burn, and it was the science of narration, a science that did not mature and did not burn, and it was the science of rhetoric, a science that matured and burned, and it was the science of grammar and grammar. The unique people who lived in the seventh century, and were trained in the ills of grammar, until he became known by them, as Abu Hayyan al-Andalusi likes to call him that .

المقدمة

رحم الله الخليل بن أحمد الفراهيدي(١٧٥هـ) حين قال، عندما سئل عن العلل التي يقبل بها في النحو، فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواضع كلامها، وقام في عقولها علله... وأنا اعتللت بما عندي أنه علة[١]. من هنا نستطيع القول: إن العلة ارتبطت بالدرس النحوي بشكل كبير إذ إن لكل حكم إعرابي علة، فللمرفوعات سبب وللمنصوبات سبب، والغاية الرئيس من ذلك التعليل هو بيان الجوانب المهمة من الجهود العقلية الكبيرة للنحاة ودورهم الكبير في إثراء الدرس النحوي، والتعليل شغل أذهان النحاة زمناً طويلاً، وهذا واضح في مؤلفاتهم التي مُلئت بالعلل والأسباب الكثيرة حتى وضعت فيها مؤلفات خاصة، أخرجت النحو العربي سياقيه الحقيقي وهو تعليم النحو العربي لغير العرب، قال ابن جني(٣٩٢هـ) في تعريف النحو: ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم. وابن إياز النحوي البغدادي من علماء القرن السابع الهجري وهو قرن نضج فيه النحو واحترق، فكثرت فيه العلل والاستنتاجات التي اثقلت كاهل النحو العربي هما وتعقيداً، لذا جاء كتابه قواعد المطارحة مليئاً بالتعليلات النحوية.

(١) الايضاح في علل النحو: ٦٥-٦٦.

اسمه ونسبه:

هو أبو محمد جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز البغدادي النحوي، وابن إياز (بالزاي) المعجمة، غير أن حاجي خليفة ذكره (ابن إياس) بالسين المهملة، ويرجح بعضهم كونه ابن إياس بالسين وحجتهم أن كلمة ابن إياز لا معنى لها في العربية والرجل لم يكن أعجمياً، ولم يظهر ذلك في لغته، وهذا الرأي قد يكون صواباً إذا كان عربياً اصلاً، ذكر الدكتور ناجي معروف نقلاً عن ابن الفوطي ما يدل على أن أصله رومي، فقال: (جمال الدين الحسين بن إياز الايازي الرومي النحوي الأديب)[١] وعلى ذلك قد يكون الاسم غير عربي وينحدر من أصول رومية، ومن ثمَّ فإننا نرجح كونه (ابن إياز) بالزاي المعجمة، وأما ما ذكره حاجي الخليفة، قد يكون تحريفاً للاسم[٢].

وكان ابن إياز عالماً بالنحو والتصريف، قال السيوطي: (وكان أوحد زمانه في النحو والتصريف.... وأجاز له الشيوخ، وكان دمث الأخلاق)[٣]. وقال الفيروز آبادي: (الحسين بن إياز النحوي البغدادي المنعوت بالجمال إمام متأخر أخذ عن الاستاذ أبي عثمان سعد بن أبي أحمد بن أحمد الجذامي البياتي البغدادي... وكان ذا حفظ حسن، ثقة فيما يكتب ويقول مدرس النحو في المستنصرية)[٤].

وصفه أبو حيان(٧٤٥هـ) بأنه كثير العلل، قال السيوطي(٩١١هـ) نقلاً عن أبي حيان، أنه قال: (ابن إياز أبو التعاليل)[٥]، ونقل عن ابن مكتوم(٧٤٩هـ) أنه قال: (لم

(١) تاريخ علماء المستنصرية: ٢/ ١٩-٢٠.

(٢) ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ١٢٢، بغية الوعاة: ١/ ٥٣٢، الوافي بالوفيات: ١٢/ ٢١٢، كشف الظنون: ١/ ٤١١.

(٣) بغية الوعاة: ١/ ٥٣٢.

(٤) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ١٢٢.

(٥) ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٥٣٢.

أطلع له على غوامض في النحو وله شرح الضروري لابن مالك وشرح الفصول لابن معطٍ)[1].

مولده ونشأته ووفاته:

لم يذكر أصحاب كتب التراجم شيئاً عن ولادته أو محلها، فابن الفوطي(٧٢٣هـ) الذي أرخ لتلك المدة واشتغل بالمستنصرية أميناً لمكتبتها لم يذكر شيئاً عن ذلك، وكذلك المؤرخ الدكتور ناجي معروف الذي أُعني عناية خاصة بالمستنصرية وعلمائها لم يأتِ بما يشير إلى ذلك، ولقد جاء ضمن ما كتبه عنه ناجي أنه ذكر أصله، فقال: (جمال الدين الحسين بن إياز الإيازي الرومي النحوي الأديب)[2]. وأما ذكر بلده وتأريخ ولادته، فلم يُذكر في كتب المؤرخين، ولكن يغلب الظن من نسبتهم إياه إلى بغداد أنه نشأ فيها، وكانت حياته بها وأيضا كان عمله شيخاً للغة العربية بالمستنصرية، كل ذلك يرجح ظنا أن نشأته كانت ببغداد، أما وفاته فقد كانت في سنة إحدى وثمانين وستمئة للهجرة[3].

شيوخه:

لقد أخذ ابن إياز عن كثير من العلماء الذين اشتهروا في عصره وبرزوا في علوم كثيرة منهم:

١) سعد البياتي أو المغربي (٦٤٥هـ):

وهو سعد بن أحمد النحوي المالكي، روى عنه شرف الدين الدمياطي، وقال: «رأيته ببغداد يُقرئ النحو، وممن قرأ عليه ابن إياز، وقد ذكره ابن إياز كثيراً في كتابيه

(١) ينظر: المصدر نفسه ١/ ٥٣٢.

(٢) تاريخ علماء المستنصرية: ٢/ ١٩-٢٠.

(٣) ينظر: معجم المؤلفين: ٣/ ٣١٦، تاريخ الأدب العربي: ٥/ ١٨٥.

(قواعد المطارحة) و(المحصول) ووصفه بأنه شيخه الذي قرأ عليه وسماه سعد الدين»[١].

٢) التاج الأرموي (٦٩٣هـ):

وهو صفي الدين عبد المؤمن بن يوسف، وكان كثير الفضائل والمعرفة في علوم عصره، كالعربية ونظم الشعر والإنشاء والتاريخ وعلم الموسيقا[٢]. قال السيوطي في ترجمة ابن إياز: (قرأ على التاج الأرموي)[٣]، وقال ناجي معروف: (قرأ على التاج الأرموي مدرس الشرابية ببغداد)[٤].

تلاميذه:

كما أخذ عن ابن إياز الكثير من العلماء الذين برزوا في علوم كثيرة كالنحو والأدب وغيرهما ومن أشهرهم:

١) عز الدين الموصلي (٦٩٦هـ):

هو عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي النحوي ولد في الموصل وقدم بغداد واستوطنها وهو على المذهب المالكي، ومن المعيدين في المستنصرية توفي سنة (٦٩٦هـ)، قال ابن الرافع: «هو المشهور بابن القواس، شرح ألفية ابن معطي، وكافية ابن الحاجب»[٥].

(١) بغية الوعاة: ١/ ٥٧٧، المحصول: ١/ ٩.
(٢) ينظر: تاريخ علماء المستنصرية: ٢/ ٢٠.
(٣) بغية الوعاة: ١/ ٥٣٢.
(٤) تاريخ علماء المستنصرية: ٢/ ٢٠.
(٥) بغية الوعاة: ٢/ ٥٥.

٢) تاج الدين السباك (٧٥٠هـ):

وهو علي بن سنجر بن عبدالله البغدادي الملقب بـ(تاج الدين بن قطب) المعروف بابن السباك، تولى القضاء والفقه الحنفي ببغداد، والتدريس بالمستنصرية، قرأ القرآن وحفظه، وأجاز القراءات السبع، وحفظ المفصل للزمخشري، واللمع لابن جني توفي سنة (٧٥٠هـ)[١].

٣) العلامة الحلي (٧٢٦هـ):

وهو الإمام جمال الدين الحسين بن يوسف المعروف بـ(ابن المطهر الحلي)، أخذ الحديث عن ابن إياز، وقال عنه: (كان أعلم أهل زمانه بالنحو والتصريف، وله تصانيف حسنة في الأدب)[٢].

مؤلفاته:

لقد خلّف لنا ابن إياز مؤلفات قيمة تدل على فضله الجمّ وعلمه الغزير، واطلاعه الواسع، فقد ذكرت كتب التراجم له مجموعة من التصانيف نُشر بعضها وما زال بعضها في طيات المجهول، ومن مؤلفاته.

- قواعد المطارحة:

وهو القواعد أو قواعد المطارحة كتاب في النحو ألفه ورتبه على خمس مقدمات ونتيجة.

المقدمة الأولى في تقسيم الكلام، والثانية في العوامل ومذاهب النحويين، والثالثة في المعمولات أفردها المؤلف في الحروف وأقسامها. وهذا ترتيب جديد لم يسبق إليه، وقد أشار ابن إياز إلى انفراده بهذا التقسيم قائلاً في أول الكتاب: (وبعد فلم يزل يعتلج

(١) تاريخ علماء المستنصرية: ١/ ١٣٤-١٣٨.
(٢) نهج الحق وكشف الصدق: ١١.

في صدري، ويتردد في فكري مع قلة بضاعتي من العلم، وخمود فكري بالنسبة إلى أُولي الفهم: أن أضع كتاباً في قواعد المطارحة، أنصح فيه الطالبين حق المناصحة، وأرتبه ترتباً يقرب نفعه ويُجُل في القلوب وقعه، ويبسط عذري في تقصير يقع، إنه تأليف مخترع، ونمط أنا فيه مُتبع، وقد وضعته في خمس مقدمات ونتيجة)[1].

وقد نال هذا الكتاب اهتماماً من الباحثين فحقق مرات عدة، قام بتحقيقه الدكتور علي الفضلي في رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم سنة ١٩٧٢م تحت عنوان (قواعد المطارحة لابن إياز البغدادي: دراسة وتحقيق). كما حققه أيضاً الدكتور محمد السيد محمد البغدادي في رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية / جامعة الأزهر سنة ١٩٨١م تحت عنوان (تحقيق كتاب القواعد في النحو لابن إياز البغدادي)، كما اجتمع على تحقيقه كل من الدكتور ياسين أبو الهيجاء والدكتور شريف عبد الكريم النجار، والدكتور علي توفيق الحمد سنة ٢٠١٠م ومن كتبه أيضاً:

- كتاب شرح تصريف ابن مالك (٦٧٢هـ).
- الإسعاف في تتمة الإنصاف.
- المأخذ المتبع.
- آداب الملوك.
- المحصول في شرح الفصول، وسماه بـ(شرح الفصول).

(١) قواعد المطارحة: ٣.

العلة:

هي من كل شيء سببه والجمع علات وعلل، وعند الفلاسفة كل ما يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بوساطة انضمام غيره إليه فهو علة لذلك الأمر، والأمر معلول له، وهي علة فاعلية أو مادية أو صورية، أو غاية، وجاء في معنى التعليل عند أهل المناظرة تبين علة الشيء والتعليل ما يستدل به من العلة على المعلول والفعل من علل، وجاء في معناه علل الشيء بين علته واثبته بالدليل[١].

أما اصطلاحاً فهي الركن الثالث من أركان القياس الأربعة ويقصد بها: العلامة الجامعة بين المقيس والتي لأجلها أُعطي المقيس حكم المقيس عليه، والعلة الجامعة هي ما يراه النحاة من أشياء استحق بها المقيس حكم المقيس عليه، وهي الصفة أو الميزة التي من أجلها أعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه وكان أول من علل النحو فذكر أسباب اعرابه عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي (١١٧هـ)، وقد كان اسمه مقروناً بالنحو وقياسه وعلله، قال ابن سلام (٢٣١هـ): (عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي كان أول من يعج النحو ومد القياس والعلل)[٢].

وروى أبو البركات الانباري (٥٧٧هـ): أنه أول من علل النحو[٣]، أما ابن جني فكان يرى أن أبا عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) أول من نقل استعمال التعليل عن العرب، فقد أورد نصاً عن الأصمعي (٢١٦ه) عن أبي عمرو أنه قال: (سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ قال نعم أليس بصحيفة)[٤]، ثم جاء بعد ذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ) فعلل وتوسع في التعليل، والحق أنه أول من بسط العلل النحوية، قال الزجاجي (٣٣٧هـ):

(١) ينظر: العين: ١/ ٨٨، الصحاح: ٥/ ٧٧٣.
(٢) طبقات ابن سلام: ١/ ١٤.
(٣) نزهة الألباء: ٢٣.
(٤) ينظر: الخصائص: ١/ ٤٩، سر صناعة الاعراب: ١/ ١٢.

(وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله سئل عن العلل التي يقبل بها في النحو، فقيل له عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواضع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فأن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هنالك علة فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة وبالحجج اللائحة فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا للعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا لعله سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني الدار فعل ذلك لعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة ذلك، فأن سنحت لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها[1].

وأود أن أقف عند ما نسب إلى الخليل من مقالة مفادها "أن العلل قامت في عقل العربي الذي تكلم بطبعه وسجيته وإن لم تنقل هذه العلل عنهم ترى الا يحق لنا أن نسأل أي العلل قامت في عقل ذلك العربي؟ وهل يعقل أن تقوم في ذهنه تلك العلل العميقة والبعيدة والمركبة وما سمي بعد ذلك بعلة العلل أو العلل الثواني والثوالث، فأظن إن هذا غير ممكن والخليل نفسه بعد ما يقوله من العلل جائز أن يكون ما قصده العربي وجائز أن يكون فعل العربي لغير تلك العلة. فهل يعقل أن يكون في عقل العربي علتان أو أكثر لحكم واحد؟ وما أُريد أن أقوله: أنه لو صح قيام العلل في عقل العربي المتكلم على فطرته وسجيته فلا تتعدى تلك العلل ما يعرف به المتكلم طريقة الكلام العربي فممكن أن تكون مثل هذه العلل قد قامت في ذهن العربي وذلك مثل أن يكون في عقل العربي إن رفع (زيد) في (جاء زيد) هو بسبب أن زيداً فاعل وكل فاعل مرفوع،

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٥-٦٦.

وهذا مقصدونا بالعلة التعليمية. أما أن يكون في ذهن العربي ما قال به النحاة المعللون بعد ذلك من الاشتغال للضمة فتجعل للفاعل تعليل، والاستخفاف للفتحة فتجعل للمفعول الكثير فهذا ما لا اعتقده البتة. ويمكن القول أن نشأة التعليل في بدايتها لم تكن فيها تلك التعقيدات التي نلمسها في كتب النحاة بعد ذلك، وهذا الإغراق في التعليل ما وجد إلا بعد امتزاج النحو بالمنطق في القرنين الثالث والرابع الهجريين وما يؤكد ذلك بساطة نشأة التعليل في النحو وهذا ما يفسر تلك المواقف المعارضة للتعليل عند القدماء والمحدثين بأن التعليل قد خرج في أطواره المتقدمة عن بساطة علة النحو والغاية منه وهي صون اللسان من الخطأ أو تعليم الناشئ قواعد الكلام العربي وحفظ كتاب الله وحديث الرسول ﷺ من الزلل في القراءة والفهم.

ولا بد من الاشارة إلى أن بيئة النحوي لها الأثر في درجة الإفراط في التعليل عند النحويين وتمسكهم بها قرب وسهل منه يقول تمام حسان: (إن العامل السياسي وهو رغبة الموالي في تعلم العربية، دعا إلى تحول النحو العربي بعد نشأته مباشرة إلى منهج للتعليم، وظهر المؤدبون، ونشأت حلقات الدروس النحوية بما فيها من مناقشات ومجادلات مما أثر في أساليب المؤلفين الذين يقولون ما يقوله المعلم: (اعلم يا فتى) ويقولون ما يقوله المتكلمون من الاعتماد على المحاجة والتعليل، وما يقول الفقيه من معيارية القواعد والأحكام أوليس النحوي إلا من صنع بيئته[1]، أما الدكتورة خديجة الحديثي فتقول: (موجز ما ذكره الزجاجي في الإيضاح أن العلل ثلاث لكل منها حكامها، فالتعليمية يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب فهي ضرورية لتحقيق غاية النحو التعليمية)[2]، والعلل التي أطلق عليها النحاة العلل الأول وتسمى أحياناً بـ(علل التنظير) وهي العلل المحققة لغاية النحو وقد تلقاها جميع النحويين بالقبول والتسليم، ومنهم من رفض وأنكر العلل، كابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ) الذي نص

(١) أصول النحو: ٩٤.

(٢) المدارس النحوية (خديجة الحديثي): ٧٤.

في كتابه (الرد على النحاة) على "أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر"[١] ويمكن القول بابن العلل الأول هي عماد الاستقراء النحوي وهي أداة عملية تعليم اللغة، وخير وسيلة لبناء النحو.

- **العلل عند ابن إياز**

الحق أن العلل عند ابن إياز كثيرة، فقد صدق أبو حيان حين اسماه (أبو التعليل)، لذا اخترنا منها مجموعة هي:

أولاً: المرفوعات:

١) المبتدأ والخبر:

حدّ سيبويه المبتدأ بالقول: (هو كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا مبني عليه، فالمبتدأ الأولى والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه)[٢].

وذهب ابن السراج(٢١٦هـ) إلى القول: (المبتدأ هو ما جددته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدئان دون الفعل ويكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه[٣]. أما ابن جني فيرى أن المبتدأ هو كل ما أسندته وحدثت عنه)[٤].

(١) الرد على النحاة: ١٣١.
(٢) الكتاب: ٢/ ١٢٥.
(٣) الأصول في النحو: ١/ ٥٨.
(٤) اللمع في العربية: ٢٦.

أما ابن إياز فنرى أنه علل المبتدأ والخبر بالقول: أن فيهما أمرين هما " أن المبتدأ لا بد أن يكون اسما، فقال: (الأول: اسم ولازم ذلك أنه مخبر عنه، والإخبار من خواص الأسماء)[١]، وهذا هو عينه ما ذهب إليه سيبويه.

والأمر الثاني: هو أنه مجرد من العوامل فقال: (والثاني: المجرد من العوامل اللفظية وهي كان وأخواتها، وإن وأخواتها وظننت وأخواتها)[٢]، وهذا عينه ما ذهب إليه ابن السراج.

ثم إننا نجده قد علل أصل التقدير فيه لأنه محكوم عليه وليس معمولاً لحكمه، ولأنه موصوف بالخبر معنى[٣].

وأخيراً: يرى جمهور البصريين أنهما الأولى في باب المرفوعات، قال ابن يعيش (مذهب سيبويه وابن السراج إلى أن المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما)[٤].

وعليه فعلة الرفع عند البصريين هي علة وجوب، قال أبو البركات الانباري: (فإن قيل: نعلم خُص المبتدأ بالرفع دون غيره؟ قيل لثلاثة أوجه، أحدها: أن المبتدأ وقع في أقوى أصوله هو الابتداء فأعطي أقوى الحركات وهو الرفع.

والوجه الثاني: أن المبتدأ أول والرفع أول فأعطى الأول الأول.

(١) قواعد المطارحة: ١٠٩.

(٢) المصدر نفسه: ١٠٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١١٠.

(٤) شرح المفصل: ١/ ٧٣.

الوجه الثالث: أن المبتدأ مخبرٌ عنه كما أن الفاعل مخبر عنه والفاعل مرفوع فكذلك ما أشبهه[١].

٢) الفاعل:

الفاعل في اللغة: (عبارة عن الموجد)[٢]، أما في الاصطلاح فقد تعددت عبارات النحاة فيه فهو عند ابن السراج: (الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بُني للفاعل ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن كقولك: (جاء زيدٌ)، و(مات عمرو)[٣].

وذهب الدكتور مهدي المخزومي من المحدثين إلى القول: (الفاعل الذي يفعل الفعل ويحدثه والفاعل الذي يقوم بالفعل، ويتسلمه من الفعل الحقيقي نحو "أكرم خالدٌ أخاه"[٤].

أما الدكتور عبد الهادي الفضلي، فقال: (الاسم المسند إليه فعل مبني للمعلوم، أو ما في معناه)[٥].

أما ابن إياز، فقال فيه: (هو ما أُسند الفعل التام بالإضافة أو شبهه إليه مقدما عليه)[٦].

(١) أسرار العربية: ٦٩.
(٢) المغني في النحو: ٢/ ١٢٩.
(٣) الأصول في النحو: ١/ ٧٢-٧٣.
(٤) في النحو العربي: نقد وتوجيه: ٧٢.
(٥) مختصر النحو: ١١٣.
(٦) قواعد المطارحة: ١٠٣.

وعلة رفع الفاعل كما يبدو أنه عمدة وهذا ما ذهب إليه ابن إياز، فقال فيه: (إنه أصلي أي عمدة)[١]، والعمدة كما هو معلوم حقه الرفع كما إن الفضلات حقها النصب.

٣) العطف على اسم (إنَّ):

اختلف النحاة في مسألة العطف على موضع (إنَّ) قبل مجيء الخبر، فمنهم من يرى امتناعه، ومنهم من يرى جوازه ولكل أدلته، فذهب البصريون إلى القول: إن العطف على اسم (إنَّ) قبل الخبر لم يجز عليه إلا النصب[٢].

أما الكوفيون ومنهم الكسائي(١٨٩هـ) فعندهم يرفع الاسم المعطوف على المبتدأ سواء أقبل مجيء الخبر أم بعده، وسواء أكان يظهر فيه عمل (إنَّ) أم لم يظهر: نحو "إنَّ زيداً وعمراً قائمان، وإنَّك وبكرٌ منطلقان"[٣]. أما ابن إياز فيرى أنها مخصوصة عند البصريين، مطلقة عند الكوفيين، فقال:(وتنفرد "إنَّ" بجواز العطف بالرفع على موضع اسمها بعد الخبر عند البصريين ومطلقا عند الكوفيين)[٤].

ثانياً: المنصوبات

١) نصب المفعول معه:

المفعول معه هو اسم ينتصب بعد (الواو) التي بمعنى (مع) المضمن معنى المفعول به، وذلك نحو قولك: (ما صنعت وأباك)، ألا ترى أنَّ (الواو) بمعنى (مع)، والأب في معنى المفعول به، كأنك قلت: ما صنعت بأبيك؟ ولو لم يرد هذا المعنى لكان الاسم بعد (الواو) معطوفاً على الاسم الذي قبله[٥]. وعلة نصب المفعول معه هنا من المختلف

(١) المصدر نفسه: ١٠٣.
(٢) اللباب في شرح علل الاعراب: ١/ ٢١٢.
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٨٦.
(٤) قواعد المطارحة: ٨٣.
(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٦٩، المقرب: ١٧٥.

عليه، فذهب البصريون إلى القول: إن نصب المفعول معه جاء هنا لعلتين هما: صلاحية التعدية بالواو، وقاسوا ذلك على نصب الاسم في باب الاستثناء حيث عُدّي الفعل بـ(إلا)، والثانية هي عدم صلاحية الواو للعمل، والعلة في ذلك كونها حرف عطف وحروف العطف لا تعمل لعدم اختصاصها فلم يكن هناك بُدٌّ من عمل الفعل[١].

وذهب الكوفيون إلى القول إن المفعول معه لم ينصب بالفعل، وإنما نتصب على الخلاف، والخلاف مصطلح كوفي، وهو من أهم العوامل المعنوية عند الكوفيين، حيث قالوا به في أكثر من موضع كالفعل المضارع المنصوب بعد الواو وغيره[٢].

أما ابن إياز فقد نظر إلى المفعول معه من ثلاثة أوجه وقبل ذلك عرّفه بالقول: (هو المذكور بعد الواو غالباً لمصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنى)[٣]. أما الأوجه الثلاث التي ذكرها ابن إياز في ناصبه فهي، ثلاثة آراء لسيبويه والأخفش(٢١٥هـ) والزجاج(٣١١هـ)، واختار الأول – رأي سيبويه – وهو أن الفعل يتوسط الواو فهي إذاً كحرف الاستثناء في ذلك[٤]، وقد فند رأي الكوفيين أنه منصوب على خلاف، برد قولهم (استوى الماء والخشبة) بقوله: إن الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي[٥].

٢) نصب المفعول له:

المفعول له أو المفعول لأجله: «هو اسم فضلة يقع في جواب (لِمَ) يقال: (جئتك) فتقول مستفهما عن علة المجيء (لِمَ)، فقال: (أكرما لك)، أو (محبة فيك) ولذلك قال

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٦٩، شرح المفصل: ٣/ ٧٥.
(٢) ينظر: مدرسة الكوفة: ٢٩٣-٢٩٤.
(٣) قواعد المطارحة: ١٤٧.
(٤) المصدر نفسه: ١٤٩.
(٥) المصدر نفسه: ١٤٩.

جمهور البصريين: إنه منصوب بالفعل على تقدير لام العلة»[١]. وما ذهب إليه البصريون، يتمثل بقول سيبويه: هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله: أي لِمَ كان؟ وليس بصفةٍ لما قبله ولا منه فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك: عشرون درهما[٢]. ورأي البصريين هذا جاء خلاف رأي الكوفيين الذين يرون أنه انتصب انتصاب المصادر وليس على إسقاط حروف الجر، فهو عندهم من قبيل المفعول المطلق[٣]. أما ابن إياز فقد علل نصب المفعول له لأنه إقدام على الفعل، فقال: «هو علة الإقدام على الفعل، لأنك إذا قلت (اتيتك تعظيما لك) فالتعظيم هو الذي دعاك إلى الإتيان»[٤].

٣) نصب المستثنى:

الاستثناء لغة (الاستفعال) من ثنيت الشيء أُثنيه ثنيا، من باب (رمى)، إذا عطفته ورددته[٥]، والمستثنى هو المُخرَج، تخفيفاً أو تقديراً من المذكور، أو المتروك من (إلا) أو ما بعدها بشرط الفائدة[٦]. وتعد (إلا) أُمَّ الباب، لوجهين قيل في أحدهما إنها حرف والموضوع لإفادة معني الحروف كالنفي والاستفهام والنداء، والثاني: أنها تقع في جميع أبواب الاستثناء للاستثناء فقط وغيرها يقع في أمكنة مخصوصة منها ويستعمل في أبواب أخرى[٧]. والاستثناء ضربان: مُفرغ وتام، واختلف النحاة في عامل نصب المستثنى، فذهب جمهور البصريين إلى القول: إن العامل هو الفعل يتوسط (إلا) وذلك

(١) ينظر: شرح اللمحة البدرية: ٢/ ١٥٩-١٦٠.
(٢) الكتاب: ١/ ٣٦٧.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٣٨٤، همع الهوامع: ٢/ ٩٩.
(٤) قواعد المطارحة: ١٤٥.
(٥) المصباح المنير: مادة (ثنى).
(٦) ينظر: تسهيل الفوائد: ١٠١.
(٧) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٥٢.

لأن هذا الفعل وإن كان لازماً في الأصل إلا انه قوي بـ(إلا) فتعدى إلى المستثنى، كما تعدى الفعل بالحروف المعدية ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه[١].

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالخلاف، أي: لمخالفته للمستثنى نحو: (قام القوم إلا زيداً) فإن ما بعد (إلاّ) منفي عنه القيام وما قبله موجب له[٢]. أما ابن إياز فقد اجتهد في ذلك الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين، إلا أنه علل نصبه بالفعل، وقال: (وفي نصبه خلاف، وأجود أنه الفعل أو معناه يتوسط الحرف)[٣].

ثالثاً: المتفرقة

- **اسم الفاعل**

اسم الفاعل هو ما دل على حدٍّ وفاعله جارٍ مجرى الفعل في الحدوث وصلاحية الاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال[٤].

واسم الفاعل: وصف مشتق يدل على شيئين: حدث طارئ لا يدوم وعلى من قام به وأحدثه[٥]. وثبت عند النحاة أن العمل أصل في الأفعال، فرع في الاسماء والحروف، فما وجد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله، واسم الفاعل من جنس الأسماء وقد عمل عمل الفعل في الرفع والنصب لمضارعته الفعل، ولأن أصل الأعمال للأفعال، وأصل الإعراب للأسماء، فإنما أُعرب المضارع لمشابهة الاسم، وعمل اسم الفاعل لمشابهته للمضارع[٦].

---

(١) ينظر: أسرار العربية: ٢٠١.
(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٢٥٣.
(٣) قواعد المطارحة: ١٦٥.
(٤) ينظر: شرح المكودي: ١/ ٤٦٢.
(٥) ينظر: معجم النحو: ١٦.
(٦) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ١٢٣، الايضاح في علل النحو: ١٣٥.

واسم الفاعل إن دلّ على المضي شابه الفعل الماضي والفعل الماضي لم يشابه الاسم مشابهة قوية، فيبقى على البناء على الفتح، وكذلك يجب في الاسم الذي بمعناه، إلا إذا زال عن أصله، والأصل في الأسماء ألا تعمل فيبقى اسم الفاعل على أصله فيجر ما بعده أما ابن إياز فقد علل عدم عمل اسم الفاعل في المضي بالقول: (ويشترط في اسم الفاعل على أن يكون من فعل يدل على المستقبل أو الحال فحينئذ يكون مشابهاً للفعل لفظاً وموافقا له معنى، وإذا كان ماضياً تنتفي المشابهة اللفظية، فيضعف الشبه)[1].

(١) قواعد المطارحة: ٧٣.

الخاتمة

وفي ختام هذه الرحلة الممتعة مع ابن إياز البغدادي نخلص إلى أهم النتائج التي وصل إليها البحث وهي:

١) التعليل ظاهرة جُبل عليها الإنسان فلا غرو أن يستظهرها العقل العربي في نحوه.

٢) النحو العربي كتدرج تاريخي وإن بدأ عفويا إلا أنه مع مرور السنين وتأثير العلوم الاخرى بدأ يتعقد فكريا.

٣) ابن إياز عاش في عصر استحكم فيه المنطق استحكاما، واصبح آلة تحكم كل العلوم، ومنها النحو وقد اجاد ابن إياز في استعماله حتى طغى عليه، فقال فيه أبو حيان الاندلسي: إنه أبو التعاليل.